المركز العلمي العربي للدراسات والأبحاث الإنسانية

مقاربات سوسيولوجية

ما بعد الربيع العربي:
الاحتجاج مسار لا ينتهي

د. أحمد شرّاك

حقوق النشر محفوظة ل « المركز العلمي العربي للدراسات والأبحاث الإنسانية »

"المركز العلمي العربي للدراسات والأبحاث الإنسانية" مؤسسة بحثية علمية عربية تأسست من طرف ثلة من الباحثين بغية المساهمة في إغناء الحركية البحثية في العالم العربي. ويأتي تأسيس هذا المركز في سياق التحولات التي تشهدها البنى المجتمعية في العالم العربي، وهي تحولات تتطلب المواكبة بالدرس والنقد والتحليل. كما يهدف المركز إلى تطوير ونشر المعارف الإنسانية والاجتماعية في العالم العربي، والمساهمة في النقاش العام وتقديم أفكار جديدة ومقترحات لصناع القرار والباحثين، مستلهمين المعارف الإنسانية والنماذج والتجارب الناجحة على الصعيد العالمي."

www.arab-csr.org

All rights reserved. No part of this article may be reproduced in any form or by any means without the prior permission of Arab Center for Scientific Research and Humane Studies Team.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العلمي العربي للدراسات والأبحاث الإنسانية.

لا يسمح بإعادة إصدار هذا المقال أو أي جزء منه، بأي شكل من الأشكال، الا بإذن خطي مسبق من فريق المركز.

ما بعد الربيع العربي*
الاحتجاج مسار لا ينتهي

Indignez-vous ! [Aujourd'hui et demain]

STEPHAN HESSEL[1]

د. أحمد شرّاك

كاتب وأستاذ علم الاجتماع

▪ عتبة:

لعل مناولة الأطروحات التي قاربت الربيع العربي، يدفعنا إلى استفهام سؤالين استشرافيين عريضين وهما : ما هي ملامح الديمقراطية القادمة في العالم العربي ؟ وهو سؤال يحيل مباشرة إلى ما بعد الربيع العربي، هذا **المابعد** الذي بدأت استشكالاته الأولى تظهر في كل قطر بطريقته المخصوصة.. إلا أن سؤالا ثانيا يمكن إضافته وهو إلى أي حد ستتحقق الديمقراطية المشتهاة في العالم العربي ؟ ما هي فرامِلُها ومعوقاتها الذاتية والموضوعية ؟ إن هذا السؤال لا يمكن عزله عن السياق العالمي وابستيمية العصر، حيث بيت القصيد حقا، لأن مناولة الديمقراطية في العالم العربي، عادة ما يتم انطلاقا من سؤال ضمني ومضمر، وهو أن العطب يكمن فيها وفي انتمائها الإيديو–جغرافي، سواء في شمال إفريقيا أو الشرق الأوسط.. بل وكل أنحاء المعمور غير الغربي وكأن الديمقراطية الغربية هي النموذج غير القابل للنقد أو لإعادة طرح أسئلة مغايرة. في هذا المنحى، نتساءل ألا يمكن أن تكون الدمقراطية الغربية تحبل باختلالات بنيوية تنعكس على العالم العربي ؟ وجعله مرتبكا إلى حد أنه يبدو للناظر الأول بأن هذا العالم (العربي) ليس بمقدوره أن ينتج درسا في الديمقراطية، وإذا أنتجه فلاشك أنه سيكون مبتورا ومعطوبا.. أمام هذه الأسئلة سيتوارى واقع الديمقراطية الغربية واختلالاتها تجاه العالم العربي، بل وأكثر من ذلك ألا يمكن التفكير في براديغمات أخرى قد تصبح فيها الديمقراطية درسا متجاوزا وأن البشرية في حاجة إلى براديغم جديد في العقود القادمة القريبة في أفق قد لا يتجاوز منتصف هذا القرن كما يذهب إلى ذلك بعض الباحثين..

I- ما بعد الديمقراطية هنا وغدا:

ما هي أهم ملامح الديمقراطية في العالم العربي اليوم، وهي ملامح تناولناها بالتأكيد، من خلال رصد أهم محددات الانتقال الديمقراطي، خاصة سؤال كيف؛ والذي أجابت عنه الأقطار العربية بطرق متعددة ومختلفة.. إلا أن المقصود هنا هو التأطير النظري لمختلف الأطروحات التي تعرضت لهذا الانتقال الديمقراطي بل مختلف الأطروحات التي تمتد إلى قيام هذه الثورات، كما تمتد أيضا إلى جزء من الجواب عن ما بعد ؟

1- أطروحة التآمر والتخوين:

تنطلق هذه الأطروحة من منهج ريبي[1] منذ بداية الاحتجاجات والثورات، وهي أطروحة تنطلق من لا شعور ثقافي، يبخس إنجازات الأنا، حيث يركب بلاغة تكاد تكون تفسيراتها نمطية وسهلة.. لا تبذل مجهودا نظريا من أجل وضع أسئلة نقدية (وليس نقْضيه) من أجل محاولة بناء تفسير بارد أو هادئ لحدث أو فعل أو إنجاز ومن هنا فهي تعتمد على متغير واحد في التفسير وهو متغير الخارج فأمريكا مثلا كانت وراء الثورة على حسني مبارك، وكانت أيضا مُبَارِكَة لمورسي، وأيضاً مُباركة للسيسي.. فكل إنجاز إلا ووراءه أمريكا والغرب.. بل هي الفاعل الحقيقي على مستوى التدبير والدعم المادي بل والدعم البشري والمخابراتي ؛ بل أن أمريكا حتى ولو لم تحضر بشكل مباشر، فهي توظف أشخاصا ومؤسسات وأنظمة سياسية في المنطقة لتنوب عنها في التنفيذ والإنجاز.. هكذا تحليل ما زال ممتدا إلى اليوم بعد ثلاث سنوات من الثورات بل وما زال ممتدا إلى اليوم ؛ وهو تحليل عادة ما نجد له هذه الملامح المنهجية ليس بالنسبة للوضع العربي بل في كل الأحداث العالمية.. وهو تحليل في الغالب ما يمتح من مرجعية ابستيمولوجية ظاهرها هو معاداة الإمبريالية الأمريكية وأتباعها.. ولكن في العمق يلتقي موضوعيا مع الإكبار الكبير لأمريكا والغرب ويبث في المتلقي، بأن أي فعل سياسي أو إنساني إذا كان ناجحا في الإنجاز فهو من صنع أمريكا فحوادث 11 شتنبر 2001 من صنع أمريكا ؟ والثورات والاحتجاجات العربية من صنع أمريكا ؟ ! فأينما تولوا وجوهكم –

في هذه الحالة– تجدون بعبع أمريكا.. فأين إرادة الإنسان ؟ كل هذه الاعتراضات، لا تمنع من التأمل في التفاصيل والتخريجات والدفوعات الحجاجية والريبيات.. لأنها تجعل الباحث أكثر حذرا وأكثر فطنة ومتريثا في المناولة والمقاربة..

2- أطروحة الخيبة والانكسار:

ولقد برزت إواليات هذه الأطروحة ومختلف مرتكزاتها ومنظومتها الحجاجية، انطلاقا من قراءتها المخصوصة لنتائج الربيع العربي.. ولربما هذه الأطروحة تلتقي موضوعيا مع الحس المشترك تجاه أحلام الثورات من خلال تشكيلتها الخطابية سواء على مستوى المعنى أو الأهداف.. ولهذا عادة، ما يكون أُفق انتظار الحس المشترك هو ما تحققه الثورات على صعيد واقعها المعيشي البئيس.. فهي تعتقد بأن ثمرات الثورات يُمكن، بل ينبغي قطفها في اليوم الموالي من قيامها ! خاصة تلك الجماهير التي تكون تحت وطأة فقر مُدْقع، وهشاشة مفرطة.. ولعل هذا ما يؤكده جين شارب "Gene Shorp" الفيلسوف الأمريكي الذي يُعتبر "كأحد المنظرين وعلماء السياسة الذي نذر حياته للبحث حول الديناميات والصراعات الاجتماعية"[2]، والذي أكد في كتابه المفصلي "من الديكتاتورية إلى الديمقراطية" على ضرورة إبعاد ذلك الاعتقاد الذي يرى بأنه بمجرد سقوط الاستبداد تختفي كل المشاكل "إن انهيار نظام سياسي لا يؤدي إلى الإيطوبيا (L'Utopie) وأنه في الواقع يفتح الطريق نحو أعمال صعبة ومجهودات جبارة من أجل بناء علاقات سياسية ومجتمع أكثر عدلا"[3].

إن ضعف المنسوب الاجتماعي والاقتصادي قد يؤدي إلى هذه الخيبة بل وقد يؤدي إلى اليأس، بل أكثر من ذلك يقوي من منسوب التحريض والتجييش **للثورة المضادة** والتي عادة ما يكون الفاعلون فيها هم أنصار وأتباع الاستبداد ورموز الأنظمة المنهارة، والذين يطلق عليهم الخطاب المصري: **الفلول**.. إن الثورة المضادة تقتنص كل الأخطاء وتعزف على الأحلام الكبرى وعلى رأس هذه الأحلام : حكاية التنمية، وتحديدا الخلط بين مفعول الثورة ومفعول التنمية انطلاقا من مؤشرات البطالة وأرقامها الديموغرافية المرتفعة، والفقر ودائرته العريضة والمتزايدة، وارتفاع معدلات الجرائم... وفي المجمل يُصبح خطاب التنمية هو العملة الرائجة من أجل تبخيس منسوب الثورة مع إغفال تام للصعوبات التي ترافق انهيار نظام سياسي بل

ودولة، إلى تأسيس **دولة جديدة** وفق أحلام الثورة.. أي ما يمكن أن نسميه أيضا ضعف المنسوب السياسي وتحقيق الانتقال الديمقراطي، بل والتسويق له بالأفعال، وليس بالأقوال فقط، مما يجعل ميزان الخيبة والإنكار أثقل من ميزان الثورة والديمقراطية بفعل التعبئات المضادة بكل الوسائل الممكنة، حيث ينشط كثيرا خطاب الإشاعة والافتراء.. وخطاب التهويل بالمشاكل والأزمات، ويتوارى خطاب التهوين.. والحيطة والحذر..

إن أطروحة الخيبة والانكسار لا تجد صداها في الحس المشترك فقط، بل وأيضا لدى طائفة عريضة من الباحثين والمفكرين.. والذين عادة ما نجد توصيفهم للربيع العربي بأوصاف ضدية ونقيضة حيث أصبح الحديث عن الشتاء أو الخريف العربي.. كإشارات وبلاغات عن الخيبة والانكسار.. ولقد استثمرت الأنظمة العربية التي –وُصِفَتْ بالجمود–، أي تلك التي لم تشهد احتجاجات قوية كثورات – هذه الأطروحة، باعتبار صواب الجمود، جمود الانخراط في مسلسل الاحتجاج المليوني.. كما استثمرت أنظمة الاستمرارية مع الإصلاح، أيضا هذه الخيبات مبينة كيف فازت شعوبها بإصلاحات، وفي نفس الوقت ظلت متمسكة بالاستمرارية.. هذه الاستمرارية التي تجنبت كلفة الخسارات الباهظة وعلى رأسها الأمن والاستقرار.. ويليها الانكماش الاقتصادي وفي مقدمته القطاع السياحي، الذي اختنق فضلا عن المؤشرات الاجتماعية التي نوهنا بها..

لعله غيض من فيض من النظام الحجاجي لهذه الأطروحة، التي ما زالت تتناسل تلفيظاتها النظرية، وما زال كذلك يتناسل المنافحون عنها.

3- أطروحة الحيرة والنقد:

لعلها الأطروحة التي نافحنا عنها عبر فصول كتاب سوسيولوجيا الربيع العربي سواء بطريقة مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة.

تتأسس هذه الأطروحة على أن المعرفة الإنسانية هي معرفة لا يقينية، وأن الحقيقة المعرفية الوحيدة هي اللايقين.. اللايقين ليس بالمعنى الريبي، وإنما بالمعنى النقدي، القائم على الاستشكال والأشكلة وبالتالي على صوغ متواليات نظرية بناء على ثقافة السؤال، أكثر من ثقافة الجاهز وعلى **ثقافة اليتم** التي تروم إلى بناء أسئلة جديدة ومفهمات أيضا.. خلافا **لثقافة التّيَتُّم**[4]، التي تعتمد على الاجترار سواء بالعودة إلى الماضي من أجل تفسير الحاضر أو

استعمال أجهزة مفاهيمية تنتمي إلى أنساق نظرية ولّت في الزمان، ومن هنا فالتَيتُّم يترادف مع الفقدان، إلا أن هذا الفقدان بدل أن ينتج الاستقلال واليتم، فهو يعيد ثقافة الأب لأنه مُتيّمٌ بها، فعشقه صوفي !؟ الأمر الذي ينعكس في المطارحات والمقاربات والمنافحات سواء على الصعيد الابستمولوجي أو الصعيد الميتودولوجي. إن أطروحة الحيرة، تحاول أن تبحث في أفهام من درجة ثانية، تبحث في المضمر والمستتر والمتواري.. وانطلاقا من هذه القسمات، فإن الأطروحة تعتمد أيضا على نقد الأطروحتين السابقتين فهي لا تنساق إلى فكر إنكاري أو عدمي كما تعلن الأطروحة الأولى وبعض التلفيظات المضمرة للأطروحة الثانية، التي قد تلتقي موضوعيا (لا ذاتيا) مع الأطروحة الأولى، كما أنها لا تنساق –في ذات الآن– إلى فكر إكباري للربيع العربي وكأنها أفعال مطلقة أو مكتملة وكاملة... كما أنها لا تزعم مُثُلِيّة ما تزعم !فالنقد بدوره خاضع للميتا–نقد، بل أن هذا **الميتا–نقد** هو الخطاب المرادف بل ومن **صميم هذه الأطروحة** والذي يمكن التوقف عند بعض عتباته وملامحه في الآتي:

أ) على المستوى السياسي:

إن أكبر نقد يمكن توجهه للربيع العربي هو ذلك التدافع نحو السلطة، خاصة من طرف التيارات والأحزاب الكلاسيكية، وكل الأحزاب التي ولدت كالفطر في المشهد السياسي، هذا التدافع الذي يمكن وصفه بالتدافع السبوعي، أقصد كل تيار يريد أن يسود ويحكم بمفرده، باسم الأغلبية، بل باسم ممارسة السلطة بدون منازع.. عبر تجييش انتخابي، سواء في المجالس التأسيسية أو غيرها، يكون الهدف الرئيسي فيه هو الفوز بالأغلبية، وبالتالي استعمال سيفها على أعناق الخصوم والمعارضين، ومن هنا كانت تبدو الساحات السياسية سواء في مصر أو تونس وغيرهما خاصة في سنتي 2012– 2013 في حالة ريبة بين الأطياف والفرقاء، فلا ثقة لطرف في الآخر.. مما سادت هذه اللاثقة إلى أن وصلت إلى التدافع العنفي وصل إلى القتل والاغتيال إلى غير ذلك... والحال أن التوافقية كانت هي الطريق الأوحد خاصة في هذه المرحلة الصعبة، أقصد مرحلة بناء الدولة، لأن الانتصار الحقيقي هو انتصار الانتقال الديمقراطي بدون خسارات مكلفة، الأمر الذي تنبهت إليه تونس بحكمة رجالها في سنة 2014.. إن التوافقية أو التشاركية بين الفرقاء، مع احتفاظ كل فريق بتصوراته ونظرياته وبرنامجه السياسي كانت – وما زالت– هي الحل الأمثل.. لأن استغراق الفرقاء في صراع حول

مفهوم الهوية وعلاقة الدين بالدولة وما ترتب عنه من نقاش حول العلمانية واللائكية والمدنية والدينية، والمساواة بين الرجال والنساء هل تشمل الحقوق السياسية فقط، أم تمتد إلى الحقوق الاقتصادية (مسألة الإرث مثلا)[5]، ثم علاقة الحقوق العامة بالحقوق الفردية وما أثار من استفهامات ما بين الخصوصية والكونية، ما بين الهوية والغيرية.. وأستطيع أن أزعم بأن غياب صيغة توافقية والإبداع فيها بناء على قاعدة تنازلات مشتركة، بعيدا عن الخطاب السبوعي، أقصد خطاب الأغلبية هو الذي أدى بمصر إلى أحداث 30 يونيو 2013 وما ترتب عنها.. لأن التوافقية الميدانية حاضرة حقا في صعود مرسي بدعم من كتلة الشباب الزاهد في المناصب.. ولكن عندما صعد مرسي لم يستطيع أن يبدع توافقا مع كل الفرقاء في اتخاذ القرارات الحاسمة " لأن المرحلة صعبة وحساسة، مما أدى إلى "ارتداد" كتلة الشباب ومؤازرتها للجنرال السيسي في ذلك الوقت.. وغياب التوافق يمكن اختباره في الاحتجاج المليوني للإخوان المسلمين ورفضهم لقرارات 30 يونيو.. وأن عدم نجاحهم في انتزاع عودتهم إلى السلطة. لا يعود –في رأيي– إلى استعمال القوة المفرطة من طرف الحكومة، وإنما يعود إلى صمت كتلة الشباب القائدة لثورة 25 يناير، ويتمثل هذا الصمت في غيابها من الميادين إلى جانب الإخوان.. هؤلاء الإخوان الذين يعتقدون بأن الاعتصام والاحتجاج من طرفهم لوحدهم قادر على قلب الموازين، حيث نسوا أو تناسوا بأن الثورة ما كان لها أن تنجح بدون التفاف مختلف مكونات الشعب المصري ضد مبارك، وهذا الالتفاف هو الذي كان مفتاحا لانتصار الثورة. وأن الجدل بين الناخب والثائر، لا يمكن أن يعطي للثائر فعالية وقوة إلا عبر ائتلاف واسع بين مختلف الأطياف والأطراف. إن التشاركية التي اتسمت بها الثورات على المستوى الميداني، تبخرت بمجرد سقوط رموز الاستبداد، وبدأ التدافع بين مختلف المكونات، بل كان الاحتكام إلى صناديق الاقتراع الذي أدى إلى فوز الإسلام السياسي بالأغلبية.. وأن هذا الفوز أدى إلى وهم القيادة بهذا المنطق، دون سواه والذي نتج عنه توترات بلغت حد لغة الإقصاء والعنف..

إن الديمقراطية التوافقية تزداد حدة ممارستها في المراحل الانتقالية، كما هو الحال هنا: الانتقال إلى الديمقراطية أو عندما تشتد الأزمات السياسية حتى في البلدان الديمقراطية العريقة.. فهذه الديمقراطية تعتمد على ميكانيزمات سياسية تروم إلى إشراك مختلف الفاعلين السياسيين عبر تحالف واسع وعريض، من أجل تفادي احتكار السلطة أو العودة إلى منطق

الحكم الاستبدادي، أو إعادة إنتاجه بتغيير شكلي في الوجوه والنخب فقط، كما الحال هنا؛ حيث عادة ما تؤخذ القرارات بالتراضي لا بمنطق خضوع الأقلية للأغلبية، ولقد تعالت الأصوات السياسية والفكرية في العالم العربي، من أجل ممارسات توافقية في إدارة الشأن العام وإدارة الأزمات المختلفة، وإلى حد الآن لم يبدع الخيال السياسي بديلا للتوافقية أنجع وأنجح ولقد أصدر السفير اللبناني سمير حبيقة كتاب "الديمقراطية التوافقية وحياد لبنان"[6]، وإن كان الكتاب في مجمله يعالج الأزمة اللبنانية وتحديدا وحدة لبنان وسيادته حيث تشكل السياسة الخارجية "أحد العناصر الأساسية للديمقراطية التوافقية"[7]، فإنه يمكن الاستئناس به في معالجة كثير من المشاكل في العالم العربي كالذي يحصل في العراق اليوم، والذي يمكن إرجاعه إلى عدم التوافق الذي سلكته حكومة المالكي تجاه أهل السنة.. ولعل "داعش" اليوم أيضا تزحف بشكل مطرد نحو بغداد.. فغياب التوافق في التدبير والتسيير واتخاذ القرارات يؤدي حتما إلى الانتفاض على الطريق السلمي كطريق إستراتيجي في معمار الديمقراطية كما يرتد إلى استعمال العنف من أجل تصفية الحسابات أو حسم التناقضات.. كل هذه الاعتراضات، لا تفقد مرحلة الانتقال الديمقراطي بريقها إذا ما تجاوزت هذه المثبطات، ولعل الحالة التونسية قد تكون نموذجا في بداية العد الديمقراطي.

ب) على المستوى القانوني:

لعل من أهم شعارات الديمقراطية هو إقرار دولة الحق والقانون من خلال استقلال القضاء في إصدار الأحكام، بعيدا عن دولة التعليمات والتدخل السافر للدولة، كما كان الحال في عهد الاستبداد.. لكن دولة الحق والقانون قد لا يكون شعارا قريب المنال، فهو يحتاج إلى تعميق درس الديمقراطية، فكثير من الثورات ارتكبت تجاوزات في صيانة حقوق الإنسان، ولو تعلق الأمر بأعدائها.. فلعل قرارات اتخذت بدون موجب قانوني، فارتكبت فيها الثورات الناشئة خطيئة، ينبغي تجاوزها فقتل امعمر القذافي –مثلا– قد يكون معللا بسياق الحرب، ولكن التمثيل بجثته.. ودفنه في مكان مجهول.. قد يخل بمسار الثورة، وتاريخها وقد يعمق سلوك الانتقام، بعيدا عن المؤسسات الشرعية.. كما أن التشهير أو تشويه الضحايا في الثورة السورية بين الطرفين المتصارعين سواء النظام والمعارضة.. قد يجعلهما في كفة واحدة، فيختلط السلوك القائم، بما ينبغي أن يكون – ولعل الشاعر العربي أدونيس مارس "النقد المزدوج" تجاه

المعارضة والنظام. وهذا عين الصواب في هذا المنحى، كما أن إصدار أحكام الإعدام بالجملة على الإخوان المسلمين وأنصارهم بعد تعطيل حكمهم لا يمكن قبوله من زاوية حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دوليا.. قد تكون هذه بعض المؤشرات السلبية والتي لا يجوز السكوت عنها.. إلا أن هذا لا يمنع، من الرغبة الصارمة نحو العدالة، باعتبارها من شعارات الثورات.. فهل يمكن القول بأن هذه الثورات تعطل أو تؤجل استقلال القضاء، لأن الأمر يتعلق بلحظة صراع خارقة ؟. لا يمكن ضبطها، قد تدخل في منطق الرعب والإرعاب ؟.. قد يكون هذا المنطق مستباحا –يا حسرة– حتى في الديمقراطيات العريقة، فماذا فعلت أمريكا بالعراق مثلا باسم الديمقراطية ؟ ألم تعد بالشعب العراقي قرونا إلى الوراء ؟ ماذا كان سلوكها تجاه الإعلام، هل ظل يمارس الحرية بدون مضايقات وبدون غارات..؟ وماذا فعلت بأعدائها هل قدمتهم إلى محاكمات عادلة أم إلى معتقلات رهيبة لا إنسانية كما هو الحال في غواتينامو، أسئلة تجعل الباحث في حيرة حقيقية من أجل رفع الغبار عن مسلكيات وحالات، بل وتجعل البراغماتية والمصلحية عدوا حميميا للديمقراطية كما يقول تودوروف. لاشك أن هذه الثورات أخصبت نقاشا عميقا حول العدالة والقضاء الذي انعكس على صياغة وبناء الدستورانية، والتي نصصت في المجمل على ضرورة تعميق واستقلال القضاء..[8].

ج) على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

يمكن القول إجمالا بأن الحالة الاقتصادية في بلدان الثورات متفارقة من حيث الأزمة، وإن كانت الأسباب الداخلية لعبت دورا، لكن لا ننسى بأن هذه الثورات تزامنت مع تداعيات أزمة عالمية في الاقتصاديات الغربية أدت بها إلى الإفلاس أحيانا كما الحال في اليونان، وانجلترا بما في ذلك أمريكا.. مما كان للربيع العربي تأثير على الشارع من خلال الاحتجاجات والاعتصامات التي شهدتها ساحات وميادين الدول الأوربية والأمريكية، ولقد عبرنا عنها بالمثاقفة من الآن إلى الغير.

دون أن نطيل، يمكن القول، بأن شعار محاربة الفساد والريع والزبونية هي شعارات أصبحت فوق الطاولة، وأن الثورات عرّت كثيرا مما كان خفيا ومخفيا، ولعلها الخطوة الأولى نحو ممارسات بديلة قد تأتي مع الوقت.

د) على المستوى الثقافي:

في هذا المستوى ينبغي الإشارة إلى بعض الانتصارات، حتى ولو كانت أولية، وعلى رأسها استثمار المواقع الاجتماعية في التحسيس والتعبئة إلى شأن إستراتيجي في الممارسة الثقافية العربية، وأقصد بذلك **ممارسة القراءة** من أجل توسيع دائرة المقروئية التي تعد في درجة الصفر في النسيج الثقافي وتحديدا في السلوك الاجتماعي للإنسان العربي.. إن الدعوة إلى القراءة في الساحات العمومية وتعميق هذا الحس، بتكاثر مجموعة من شبكات القراءة، كما هو الشأن في الحالة المغربية مثلا، والذي كان نتيجة مباشرة للربيع العربي، من خلال الاستفادة من المواقع الاجتماعية، وربما انطلاقا من ثورة قرائية في الافتراضي وتحويلها إلى الواقعي.. ولعل انخراط الإنسان العربي في لذة القراءة، قد يجعل قطاع الكتاب والثقافة في البلاد العربية قطاعا اقتصاديا منتجا، فضلا عن بعده الحضاري والإنساني.

هـ) على المستوى الخارجي:

هناك ملامح كثيرة في علاقة أقطار الربيع العربي، بالخارج سواء على المستوى الديبلوماسي أو السياسي أو الثقافي إلى غير ذلك.. وإذا كنا قد لمحنا وصرحنا إلى عدوى الربيع العربي تجاه أوربا وأمريكا، وهذا جانب استراتيجي في تفاعل الشعوب الدينامي. وإذا كنا أيضا قد سجلنا مدى اهتمام الفكر والثقافة الغربيين بانبثاق الربيع العربي ومساره وأهدافه.

فإنه لاشك في هذا المستوى أيضا أن هناك ثمارا كثيرة، من بينها يمكن أن نذكر **اتفاقية المغرب** مع الاتحاد الأوروبي، والتي انضمت إليها تونس ومصر.. والتي تتعلق بتنقل الأشخاص والهجرة.. هذه الاتفاقية التي حصلت فيها الدول على مكاسب كثيرة تهم حركة زيارة الأشخاص وتسهيل هذه الزيارات (مشكلة الفيزا) خاصة لبعض الفئات كالطلبة والجامعيين ورجال الإعلام، والمستثمرين.. لقد شرع التفاوض مع الاتحاد الأوروبي منذ انطلاق الثورات 2011 "حيث كانت سنة الربيع العربي 2011 موعدا لإطلاق الأوروبيين مشاوراتهم مع البلدين [المغرب وتونس] من أجل الانضمام إلى الاتفاقية قبل أن تنضم مصر إلى هذا المسار التفاوضي فيما يرتقب أن تكون الأردن رابع بلد عربي يوقع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي.."[9].

قد تكون هذه الاتفاقية مثار سؤال بل ومثار اعتراض من طيف من الأطياف، وهذا أمر مشروع، لكن ما يهم هو هذا التململ والاعتراف تجاه الإنسان العربي وتنقله تجاه أوروبا، حيث

كان يلاقي من الإهانة والتعسف ما يلاقيه في ماراطون الحصول على **التأشيرة** من أجل التنقل خارج الحدود تجاه أوروبا.. ولعل الربيع العربي قد رد شيئا من الاعتبار لهذا الإنسان في هامش الكوكب الأرضي.

من جهة أخرى، هل تعاملت أمريكا، أو ستتعامل مع البلدان التي وقعت فيها ثورات أو إصلاحات، على أنها مجتمعات ديمقراطية، تأخذ بعين الاهتمام قوة الشعوب وقدرتها على التأثير في العالم أو جزء من العالم ؟ يجيب ستيفن وولد (كاتب أمريكي) في آخر مقالاته في سنة 2011، حول انحطاط أمريكا، ويؤكد في مقابلة تلفزية(10) على أن أمريكا ستتعامل مع الأقطار التي قامت فيها الثورات بمزيد من الديمقراطية، وستتوجه نحو الشعوب، بدل النخب الحاكمة المستبدة التي كانت في العالم العربي.. قد يكون الأمر صحيحا في حدود نسبية، لأن أمريكا ما زالت تتعامل بكثير من المصلحة والبراغماتية مع أنظمة غير ديمقراطية في الشرق الأوسط والخليج.. لكن هذا لا يمنع من ملامح بعض التطور في علاقاتها الدولية.. وخاصة تجاه سوريا.. وما أفرزته من انقسام المجتمع الدولي إلى فريق التدخل العسكري الميداني وفريق الحل السياسي.. حيث برز دور روسيا والصين وتفعيل قوتهما الدولية من خلال التلويح باستعمال الفيتو...

II- ما بعد الديمقراطية هناك وغدا:

هناك سؤال ظل مغيبا، بل تحصيل حاصل وهو : لماذا نقيس دائما بالآخر ؟ لماذا كل التحليلات والأبحاث.. تنطلق من قياس "ديمقراطيتنا" بديمقراطية الآخر: أوروبا وأمريكا..؟ وأن كل اللّوم إلى حدود الجلد ينصب على الداخل وعلى الأنا، انطلاقا من هذا القياس ؟ بل انطلاقا من أن الحقيقة قائمة في هذا القياس وكأن الديمقراطية الغربية هي النموذج المثالي والمطلق واللانهائي ؟؟ لقد ألمحت – فيما سبق- إلى أن الديمقراطية درس جدلي بين الأنا والآخر ومن هنا يمكن القول بأن كثيرا من الإخفاقات في الديمقراطية العربية بعد الربيع العربي، إنما هي نتيجة مثاقفة سبوعية، تنطلق من الغير إلى الأنا، فكثير هي أعطاب الديمقراطية الغربية، إلى حد أن السؤال الذي بات مشروعا اليوم : هل سيكون هذا القرن (الواحد والعشرون) قرناً أمريكيا من حيث الهيمنة وقيادة العالم الأحادية ؟ أو بلغة جاك أتالي:

من سيحكم العالم غدا ؟[11] وهو السؤال الذي طرحه –ولو بصيغ أخرى– مجموعة واسعة من المفكرين والباحثين ومنتجي الأفكار والفلاسفة سواء في العالم العربي أو في الغرب في أوروبا وأمريكا، سؤال هل سيكون الحكم أمريكيا، بتحالف مع الصين ؟ صينيا فقط ؟ هنديا فقط ؟ أوربيا ؟ بواسطة الشركات ؟ بواسطة المافيات ؟[12]، وإذا كانت هذه الأسئلة تنبؤات حول مصير قيادة العالم وتحديدا تنبؤات حول سؤال **من** ؟ إلا أن سؤالا آخر يتضمنه هذا السؤال أو يحيل عليه مباشرة وهو كيف سيُحكم العالم.. ما هو النظام السياسي القادر على ممارسة السلطة والتدبير ؟ هل الديمقراطية بوصفاتها الحالية ؟ أو عبر وصفات "مزيدة ومنقحة" كالديمقراطية التوافقية التي نظر لها –من بين آخرين – الباحث الهولاندي **آرنت ليبهارت** ؟ والتي أشرنا إليها كوصفة قادرة على تجاوز كثير من الانسدادات التي يفرزها منطق الأغلبية والأقلية أو منطق "الفائز يستحوذ على كل شيء"، ديمقراطية توافقية مبنية على الحكامة الجيدة بعيدا عن الإقصاء وقريبا من المشاركة والتشارك..

لاشك أن مثل هذه الأسئلة تعكس قلق الباحثين والمفكرين الذين ينْظرون إلى راهن العالم بقلق وحيرة، والذين تجاوزوا ثقافة التيتم، أي إعادة إنتاج الأنساق النظرية الكبرى كالماركسية مثلا.. فهل هؤلاء وصلوا إلى بناء أنساق نظرية قوية قادرة على أن تكون إطارا للتفسير والتأويل ؟ قادرة على النظر والتنظير ؟ ما يمكن زعمه، هو أن هذه المحاولات، تنطلق من تشخيص نقدي قوي لدور أمريكا ولممارساتها الديمقراطية.. تجاه العالم ؛ بل وتعود إلى الماضي لتشخيص إيقاع الحكم والسلطة عبر التاريخ من أجل استنباط منطقها، ومن أجل بناء الحاضر فالمستقبل. كما فعل كثير من الباحثين، منهم جاك أتالي[13]، وفكوياما[14].. ومن بين التشخيصات لأمريكا اليوم هو وصفها بالإمبراطورية، التي قامت بتجاوزات فظيعة تجاه العالم انطلاقا من النزعة العسكرية التي تعتنقها وتمارسها على أرض الواقع، ولقد بدأت هذه النزعة العسكرية في عهد بوش الثاني وتحديدا من هزات العالم في شتنبر 2011، حيث تنامت هذه النزعة من خلال توظيف ترساناتها العسكرية عبر القواعد الكثيفة المنتشرة في كل أرجاء العالم، ولربما تمتد إلى حربها على العراق في سنة 1991، إلى سنة 2003، كما يؤكد ذلك – الأكاديمي والمستشار السابق بوكالة المخابرات الأمريكية – تشالمرز جونسون في كتابة "أحزان

الإمبراطورية"[15]. إن بروز هذه النزعة العسكرية جعل أمريكا تبتعد عن النزعة الديمقراطية، وفي هذا الملمح يكمن انهيارها الحتمي، الذي تتفاوت مسافته الزمنية، حسب الظروف والتقديرات، حيث يحدد –مثلا– جاك أتالي هذه المسافة في منتصف القرن (2050)[16]. إن النزعة العسكرية –في رأيي– ليست هي وحدها التي يمكن أن تؤدي إلى الانهيار، بل أيضا النزعة البراغماتية، هذه النزعة التي كلما حضرت (وهي تحضر دائما) تجاه بلدان الجنوب وخاصة البلدان العربية إلا وأدى هذا الحضور إلى الغياب، غياب الديمقراطية، فالاستبداد في هذه الدول، يرتعد ويرتعب من النزعة العسكرية، ويحاول أن يخففها أو يُبطلها حتى بالتنازل عن كل شيء –بدون شروط – تلبية للنزعة البراغماتية السبوعية لأمريكا.. مما يجعل الديمقراطية موقوفة التنفيذ تجاه هذه البلدان، إلا إذا قامت شعوبها بالتمرد والثورة، كما كان الحال في 2011 بالوطن العربي...

إن هاتين النزعتين الكبيرتين، يحملان كثيرا من القيم والنماذج السلوكية.. وعلى راسها غياب النزعة الأخلاقية التي تزيدها شراهة وشراسة الرأسمالية والنيورأسمالية.. مما جعل القيم مختزلة في "عبادة" الدولار ولا شيء إلا الدولار في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي والديبلوماسي.. ولقد أثارت هذه النزعة أيضا (النزعة اللأخلاقية) كثيرا من الأسئلة والنقد من علماء الاجتماع والفلاسفة.. لأن الإنسان ليس ذو بعد واحد : **الدولار** ولكن أيضا له أبعاد روحية وأخلاقية.. من هنا، فإن النهج الراهن للإنسانية، نهج بات واضحا، بأنه يسير نحو الكارثية البشرية. وتأسيسا على النقد القوي لهذا النهج، يقدم **إدغار موران** نهجا جديدا من أجل مستقبل الإنسانية[17]، وهو نهج يتجاوز فيه النقد الآني والنظرة المستقبلية في آن للمسألة المجتمعية أو الدولتية.. في أمريكا وأوربا، إلى **نقد أعمق وأشمل** وهو النقد الحضاري، انطلاقا من تشخيصات الحضارة هنا والآن إلى الحضارة **المأمولة**.. وإذا كان لابد من تحول شامل في رأيه، لأن –الإصرار على الاستمرار في هذا النهج– سيؤدي حتما إلى تفكك الحضارة الغربية والحضارة الإنسانية عامة. ومن هنا يرى موران بأنه ينبغي التفكير في تغيير اتجاه الحضارة اليوم نحو مسار آخر جديد، ولذا فهو لا يتردد في الدعوة إلى **عصر نهضة جديد** بأسئلة أقوى.. بأسئلة تطرح كل قضية أو كل مشكلة على طاولة النقاش، ولربما مسح الطاولة، كما

نهج ديكارت.. ليس بفعل الشك، وإنما بفعل البحث في كل شيء وإعادة بدء كل شيء... وفي العمق الانطلاق من درجة الصفر من أجل أعداد حسابية جديدة تتجاوز الصفر إلى أرقام يكون فيها الإنسان أسعد عيشاً واقتصادا وبيئة وفنا وفكرا وحياة.

ورغم هذه الرؤية المورانية (ادغار موران) التي لا تخلو من عمق سوسيولوجي وظلال فلسفية، والتي لا تخلو من خيال حالم ورومانسي حتى... في مقابل **السوسيولوجيا**، يقف الخطاب الفلسفي المعاصر، منذ ثلاثين سنة على الأقل، شامخا يبحث عن إواليات لتفسير حال العصر وثقافته وحضارته ومآله.. حيث ازدهر هذا الخطاب حقا بالحديث عن الموت والنهاية، وهي موتات ونهايات كثيرة.. إلا أننا رغم ذلك نذكر "نهاية الحداثة"[18] وهي أطروحة دافع عنها الفيلسوف الإيطالي **ڤاتيمو**، عبر أزمات كأزمة الإنسانية[19] ونهايات كنهاية الفن[20] ونهاية التاريخانية[21] l'historicité وفي المقابل الدعوة والنقد، إلى التاريخوغرافيا[22]، أو تاريخ كوني للبشرية في إطار مجتمعات، تتجاوز الحداثة إلى ما بعد الحداثة.. إلا أن السؤال الذي يمكن أن يطرح هو الحديث عن **مابعد بعد الحداثة** أي عن المجتمعات الأوربية اليوم، وما تعانيه من مشاكل، لا تخلو من كارثية، لم تتجاوز أزمة الإنسانية في عصر الحداثة، فهذه الأزمة مستمرة، على الصعيد السياسي وعلى الصعيد الحضاري والثقافي، هكذا يتميز الفكر المابعد حداثي.. فهو لا يعترف، بأي مصدر إلا مصدر حراك التأويلات[23]، إلى طرح أسئلة محايثة ومجاورة إلى السؤال المزدوج الذي حاولنا بسطه من قبل: هل سيكون القرن أمريكيا ؟ وما مآل الديمقراطية الراهنة ؟ وهذه الأسئلة يمكن مناولتها من خلال البراديغمين التاليين:

1- البراديغم الأول: تعميق الديمقراطية العمودية:

هل يمكن العمل على تحقيق ديمقراطية عمودية، على مستوى حكم العالم وتدبيره ؟ لقد كان هذا الحكم ثنائيا أيام الحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفياتي، وكان العالم يُحكم بالولاء إلى هذين القطبين.. وأن العالم كان يجد اختيارا في الانتماء والولاء.. واليوم قد لا يجد اختيارا آخر، صحيح أن الديمقراطية هي الخلاصة الروحية لهذا الزمن.. لكن ألا يمكن التفكير في ابستيميات جديدة لعل بوادرها تحيا اليوم في الهامش لدى نخبة من المفكرين والباحثين، كما

سلف، وفي مقدمة ملامح هذه الإبستيمية البحث عن أفق لديمقراطية عمودية، بنفس (أو ابتكار) مواصفات الديمقراطية الأفقية لدى الشعوب والأقطار، حيث يمكن أن تحكم العالم.

تحكم العالم مجموعة من الدول، تتجاوز دول حق الفيتو في مجلس الأمن، الذي كان نتيجة للحرب العالمية الثانية وما يزال، ولقد ظلت أمريكا هي الفاعل فيه على الدوام.. إلا أن الثورة السورية قد حركت المياه الراكدة، وجعلت روسيا والصين تنتقلان تدريجيا من أعضاء بالقوة إلى أعضاء بالفعل.. وهذا تململ أو إشارة قد لا تكون بعيدة عن ممكن التحول. قد تكون الديمقراطية التوافقية هي المخرج لإدارة العالم، لأنها تنعكس بالفعل كل الحساسيات الفكرية والثقافية والبيئية وتحد من جشع الأحادية، تعكس بالفعل عمق التعددية والتنوع، كما أنها ستحد من التسلطية ونهب ثورات العالم.. تأسيسا على هذه الفكرة، فإن الربيع العربي قد يكون له حضور، لأنه انخرط في مسار الديمقراطية عبر انتقال ديمقراطي ما زال عسيرا، ولكنه في النهاية قد يصل إلى المبتغى...

2- البراديغم الثاني: إصلاح الديمقراطية الأفقية:

إن المقصود بالديمقراطية الأفقية، هي تلك الديمقراطية التي تعيشها الشعوب داخل أقطارها، عبر آليات انتخابات حرة ونزيهة في كل الاستحقاقات السياسية، سواء تعلق الحال بانتخابات رئاسية كما هو الشأن بالنسبة للأنظمة الجمهورية أو تعلق الحال بانتخابات برلمانية، كما هو الشأن بالنسبة لكل الأنظمة أو تعلق الحال بانتخابات محلية وجهوية من أجل إفراز نخب في المدن والجهات قادرة على تدبير الشأن المحلي. وإذا كانت الانتخابات آلية يُعبر فيها المواطن بصفة متساوية تجاه من يختار.. وإذا كانت –بالتالي – المواطنة هي العنصر الأساسي والجامع والمانع في الانتساب إلى هذا الوطن أو ذاك... إلا أن هذه الآلية الديمقراطية، بدأت تثير كثيرا من الأسئلة حول فعاليتها، بل عتاقتها الزمنية (أكثر من 200 سنة) وعلى إمكانية تجاوزها بابتكار آلية جديدة (القرعة) تكون أكثر فعالية، كما يذهب إلى ذلك المؤرخ والكاتب البلجيكي **دافيد فان ريبروك** في كتابه : "ضد الانتخابات"[24]، ولقد اقترح القرعة إلى جانب التصويت خاصة فيما يعني سلطة التشريع، ويضرب مثلا بإيرلندة، في تعديل دستورها حيث اعتمد في آلية التعديل على اختيار 66 مواطنا عن طريق القرعة، إلى جانب 33 مواطنا منتخبا، ولقد أفزت هذه الآلية (الجمع ما بين التعيين والانتخاب) تعديلا كان مثيرا

للحساسية والجدل وهو المصادقة على الزواج المثلي بنسبة 79% من أعضاء مجلس تعديل الدستور، بالإضافة إلى حجج أخرى، ولربما أقواها، هو أن اختيار النخبة عن طريق هذه الآلية، من شأنه أن يخفف من وطأة الشعبوية، ويخفف أيضا من هاجس انتظارات الانتخابات القادمة، وهو هاجس يؤثر على اتخاذ القرارات بهدوء.. وبعيدا عن كل ضغط أو إكراه:

« لأننا سنتوفر على ممثلين للشعب يتخذون القرارات دون ضغط متولد عن الانتخابات القادمة، نحن نعيش اليوم ولأول مرة في التاريخ، مرحلة تحظى ضمنها الانتخابات القادمة بأهمية تفوق أهميتها السابقة »[25].. يعضد الكاتب دافيد فان أطروحته، باقتراح ديمقراطية تداولية حول اقتراح قرارات وقوانين.. قائمة على آلية مزدوجة ما بين القرعة والانتخاب.. لأنه من شأن هذه الديمقراطية أن تفرز نخبا فعالة وقادرة على اتخاذ القرار.. فضلا عن ذلك، فالديمقراطية **التداولية**، تستبعد الديمقراطية **التوافقية** (التي نومن بها) لأن عمق الديمقراطية في رأي الكاتب هو الخلاف : " الديمقراطية هو الخلاف، وليس التوافق، علينا أن نعيد تعلم العيش بحضور الخلاف وهو ما لا تلقنه ديمقراطيتنا إطلاقا "[26].

لقد مارس الربيع العربي، بل والبلدان التي سلكت طريق الإصلاح مع الاستمرارية، شيئا من هذه الآلية، من خلال تعيين بعض البلدان للجان أو مجالس صياغة الدستور كما الحال في المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية في عهد السيسي.. ولقد كانت هذه اللجان تتكون من شخصيات وازنة لها ميزان ثقيل في المعرفة القانونية والفقه الدستوري، والفكر السياسي والحقوقي، كما هو بالنسبة للجنة المملكة المغربية (التي أعرفها أكثر)، ولقد سلكت هذه اللجنة سلوكا تداوليا، بإنصاتها لمقترحات كل الأطياف والفاعلين السياسيين والنقابيين والجمعويين والحقوقيين.. وأسفرت تلك المداولات والمشاورات على مجموعة مواد وبنود تعديلات حقيقية في الدستور المغربي لسنة 2011.

قد لا يهم العلاقة الشكلية ما بين الربيع العربي وهذه "ضد انتخابية"، بقدر ما يهم إلى أي حد ستقبل الديمقراطية الحالية هكذا أفكار وأنظار ؟ هل مشاكل الإنسانية تتمحور في الإصلاحات التقنية والشكلية في المعمار الديمقراطي ؟ أم في مضامين حقيقية وإضافات نوعية على صعيد الفلسفة والنظر والعلم من أجل الابتكار والقيمة المضافة في المسار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بالنسبة للبشرية في العقود القادمة ؟ لكن من ناحية أخرى،

وهذا هو الأهم، ألا تساهم هذه الاجتهادات والأنظار التي تمارسها نخبة عريضة في العالم من أجل التشخيص والتنظير، وهي واعية كل الوعي بضرورة تغيير العالم اليوم، والذي يجعل من الاحتجاج سلوكا وفلسفة من خلال حركات احتجاجية كحركة لتحتل وولستريت من أجل تحرير الإنسان من سلطة المال والاحتكار.. من أجل المستضعفين في هذا العالم – وهم الأكثرية– من أجل سمفونية كونية لا يهمها في الخط الأول إلا تحرير ورقي الإنسانية بعيدا عن المِلَل والنِّحَل والدُّول.. فالخطابات الإيديولوجية اليوم لم تعد تؤثر بتلك الدرجة التي كانت، لقد استنفذت قوتها، أمام قوة واقع كوني بئيس، تنخره البطالة والفقر **والحڤرة** (LA HOGRA)، **والحريڤ** بحثا عن ملاذ ومنفى نحو العيش الكريم..

II– أحلام الشعوب لا تموت :

ما يمكن التأكيد عليه في الربيع العربي هو أن الشعوب حتى ولو نامت إلى حد السبات العميق مسافة طويلة، إلا أن هذا السبات ليس أبديا، فعندما تستفيق قد تسترجع كل ما خسرته في مرحلة السبات واللاحضور.. ومن هنا فإن المجتمعات التي تعتقد بأن الثورات مرت **بجانبها**، ولم تخترقها، وأن السلط في هذه المجتمعات واجهتها بكثير من المكر والمناورة والمداورة، حتى ولو يبدو بأنها نجحت فيما ذهبت إليه، لكن نجاحها مؤقت لأن أماني وأحلام الشعوب لا تنتهي ولا تموت.

أما الأقطار التي وقعت فيها إصلاحات بدون ثورات كالمغرب مثلا، فإن هذه الإصلاحات وإن كانت قد حدّت من إستراتيجيات الاحتجاجات مع حركة 20 فبراير.. وأدت إلى الاستمرارية وحافظت على الاستقرار حيث كان هذا الطريق هو الأسلم في نظر كثير من الباحثين والخبراء والغربيين كالخبير الفرنسي **برتارند بادي Bertrandbady** الذي قال في أحد أجوبته عن سؤال صحيفة الاكسبريس[27] حول مدى نجاح محمد السادس ملك المغرب في إدخال إصلاحات على المؤسسات والحفاظ على الأمن والاستقرار. أبان بأن المغرب فعلا نجح في ذلك (أي في الحد من الانفجار بسبب التقاليد البرلمانية التعددية).. في نفس السياق والاتجاه، يؤكد الباحث الإنجليزي **جون** آر برادلي: **John R. Bradley** على نجاح طريق الإصلاح سواء بالنسبة للمغرب أو بالنسبة للأردن، هذان البلدان الملكيان اللذان قاما بتعديلات دستورية مهمة "سوف تبدو الحكومات الملكية، التي تعتنق النموذج الدستوري ببطء ولكن بثبات

(كما في الأردن والمغرب)، أفضل خيار متاح في الوقت الراهن"[28]. إن باردلي، يتحدث هنا عن ما بعد الربيع العربي، بنفحة تشاؤمية بل وعدمية تجاه الربيع العربي، ومن هنا استثنى نهج طريق الإصلاح مع الاستمرارية، معتبرا هذا النهج الأحسن بل أفضل خيار راهنا.. بينما الخبير الفرنسي بتراندبرادي، فهو يتحدث أيضا عن مرحلة ما بعد الربيع العربي.. ولكن حذر في الخطاب.. بل ويعتبر بأن طريق الإصلاح.. لا يمكن اعتباره نهائيا، فالحركية الاحتجاجية لا يعني أنها سكتت وانسحبت وتخلت عن شعاراتها الإستراتيجية، وعلى رأسها ملكية برلمانية من أجل تحقيق الشرط الديمقراطي الضروري والموضوعي.

أما الربيع العربي فله أوجه نجاح عديدة وعميقة بغض النظر عن المآخذ والهفوات، وعلى رأس هذه الأوجه، أن الشعوب المعنية قد طلقت الخوف بالثلاث والدليل تزايد الاحتجاجات في الوطن العربي بكل المراتب والصيغ بدءً من الوقفات الاحتجاجية إلى التجمهرات الاحتجاجية إلى المسيرات الاحتجاجية، فضلا عن الاحتجاجات بالأمعاء الخاوية أو بالامتناع عن الإنتاجية في العمل.. فضلا عن عرائض الاحتجاجات الموقعة على أوسع نطاق.. حركة دائبة بالاحتجاجات يشهدها العالم العربي والتي أبتعدت صيغا أخرى من الاحتجاج كالاحتجاج المجالي كما هو الحال في مدينة الحسيمة بالمغرب وكذا أشكالٍ من الإبداع في الخطاب الاحتجاجي والممارسة الاحتجاجية. كما أن هذه الثورات سجلت إصابات لا يستهان بها في مرمى التقدم والحداثة، من خلال التنصيص على دولة مدنية في الدستورانية المصرية والتونسية.. ثم حالة التوافق الإيجابية التي تسير فيها الأستاذة تونس... وهي مكاسب دون المكاسب الاقتصادية والاجتماعية وأيضا الثقافية.. لكن طريق الثورة طويل، في السيرورات والإنجازات قد يشهد ارتدادات، ولكن العنوان الغالب هو الإشراقات ثم الإشراقات فشعوب الجنوب قاطبة قمينة بالتحولات هنا وهناك الآن وغدا.

هوامش وإحالات:

* في الحقيقة أن هذه المقالة هي الفصل الختامي لكتابي : سوسيولوجيا الربيع العربي (ص ص : 459- 477)، منشورات **مقاربات 2017**، ولقد كان العنوان الأصلي في الكتاب "**ما بعد الثورات التأسيساتية**". ولقد أضفنا بعض الإشارات في هذه المقالة دون أن نخِلّ بالهيكل العام الأصلي.

1- **Stéphane Hessel** : Indignez-vous ! indigène éditions, Collection : ce qui marchent contre le vent, Montpellier, France, 13e édition : Janvier 2011.

* ولقد وردت ترجمة عنوان الكتاب بـ: عبروا عن استنكاركم.. وإن كنت أفضل عبروا عن احتجاجكم.. ولقد أضفت إلى هذا العنوان دوام الاحتجاج (اليوم وغدا) فمدام الإنسان يحيا في أي مجتمع، فلاشك أن حاجاته لا تدرك بالكامل، ومن تم فهو يحتج دائما الإنسان **حيوان احتجاجي** على عكس ذلك الإنسان الخانع، الخاضع، الساكن الذي لا يتحرك والذي خضع لتنشئة الاستبداد.

2- الريبي والريبية هي منهج نتائجه هي نفس منطلقاته، فالريبي ينطلق من الشك ولا يصل إلا إلى الشك، على خلاف منهج ديكارت (الفيلسوف الفرنسي) الذي ينطلق من منهج الشك نحو اليقين.. فأهل هذه النظرية أقصد التآمر.. ينطلقون من المؤامرة كفرضية ليصلوا إلا إليها كنتيجة.

3- CRNV : qui est Gene Sharp ?
http://www.nonviolence.ca/index2.php?option=com_content&task=view&id=200&po... 01/07/2014

4- **GENE Sharp** : de la dictature à la démocratie, un cadre conceptuel pour la libération, institution Abert Einstein, traduit de l'Américain « From dictatorship to democracy », par DORA Atger, texte publié à l'initiative de l'école de la paix de Grenoble, l'Harmattan 2009.

File://poste13/Mesdocuments/de-la-dictature-à-la-démocratie-par-gene-sharp-le-man. 01/07/2014

5- لقد انخلعت على اعتبار التيتم من ثقافة اليتم، كما أشرت إلى ذلك في كتابات سابقة، ومن هنا فالتيتم يستعمل بالمعنى اللغوي، الذي يعني فقد الأبوين.. ولعل الاستعمال هنا يسير في هذا الاتجاه مع إعطاء حمولات مفاهمية. بينما ثقافة اليتم هي الثقافة المبدعة، المتفردة، على غير منوال.

6- مساهمتي تحت عنوان : سوسيولوجيا الاجتهاد في كتاب جماعي تحت عنوان : "في ضرورة تجديد الخطاب الديني"، أعمال ندوة بمناسبة اجتماعي المكتب الدائم للاتحاد

العام للأدباء والكتاب العرب ببيت الصحافة بمدينة طنجة : 4 – 6 يونيو 2015، منشورات اتحاد كتاب المغرب 2015.

7- **سمير حبيقة:** الديمقراطية التوافقية وحياد لبنان – دار النهار، بيروت 2014.

8- **كابي الخوري:** ملخص لكتاب سمير حبيقة المذكور سابقا المستقبل العربي، العدد 423، آيار/ مايو 2014، السنة السابعة والثلاثون، ص 163.

9- **د. إدريس جنداري:** المسألة السياسية في المغرب (من سؤال الإصلاح إلى سؤال الديمقراطية)، منشورات، دفاتر وجهة نظر (26)، الطبعة الأولى الرباط، 2013، انظر، صص 171-176.

10- **يونس مسكين:** من ثمار الربيع العربي.. العثماني يوقع اتفاقية تبسيط التأشيرات الأوروبية.. جريدة أخبار اليوم، العدد 1084، السبت / الأحد 8- 9 يونيو 2013، ص 4.

11- برنامج من واشنطن، إعداد عبد الرحيم فقرا، قناة الجزيرة يوم الأربعاء 7 شتنبر (إعادة) في العاشرة والنصف ليلا (22h30mn) بتوقيت غرينيتش.

12- **Jacques Attali**: Demain qui gouverna le monde ? Ed. Fayard, 2011 (le titre).

13- Ibid, p. 9.

14- **Jacques Attali** : une brève histoire de l'avenir Fayard 2013.

15- **Francis FUKUYAMA** : Le début de l'histoire (des origines de la politique à nos jours Saint-Simon (pour la traduction française) 2012.

انظر بيبليوغرافيا الثورات التأسيساتية في القسم الخامس من هذه الكتاب.

16- **شالمرز جونسون:** أحزان الإمبراطورية، ترجمة صلاح عويس، المركز القومي للترجمة بالقاهرة 2012.

17- **Jacques Attali** : une brève histoire de l'histoire, op. cit.

18- **Edgar Morin** : La voie pour l'avenir de l'humanité, Ed. Pluriel, Paris 2012.

19- **Gianni Vattimo** : la fin de la modernité (Nihilisme et herméneutique dans la culture pos-moderne traduit de l'Italien par Charles Alunni Ed Seuil, Collection : l'ordre philosophique, dirigée par François Wahl, Avril 1987.

20- Ibid, p. 35 et la suivante.

21- Ibid, p. 55 et la suivante.
22- Ibid, p. 11.
23- Ibid, p. 16.
24- Ibid, la couverture du Livre.
25- **David Van Reybrouck** : Contre les élections, Actes Sud, France 1 Février 2014.

26- **دافيد فان ريبروك** في حوار مع بياتريس فالاييس، بيومية ليبراسيون الفرنسية (8-9- مارس 2014) قدمه وترجمه إلى العربية الكاتب والصحافي المغربي سعيد عاهد، جريدة الاتحاد الاشتراكي الأسبوعي السبت 15- الجمعة 21 مارس.. العدد 10.652، ص 12.

27- نفسه، نفس الصفحة.

28- **مجيد جازوري** (إعداد): لحوار برتارند بادي (مختص في العلاقات الدولية وأستاذ العلوم السياسية بجامعة باريس) مع مجلة إكسبريس الفرنسي جريدة أخبار اليوم، الدار البيضاء، العدد 959، الاثنين 2013/01/14، ص 9.

29- **جون** آر **برادلي**: ما بعد الربيع العربي (كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط)، ترجمة شيماء عبد الحكيم، مراجعة إبراهيم الجندي، منشورات كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة 2012، ص 161.